7/ المدرسة الوظيفية الفرنسية

(أندري مارتني)

المحاضرة السابعة: المدرسة الوظيفية (*fonctionnelle*):

1- النشأة والتكوّن:

تكونت ملامح الاتجاه الوظيفي في كنف حلقة براغ [التشيكوسلوفاكية] على يد فريق من اللغويين التشيك اللّذين أفادوا من آراء دي سوسير بقدر ما استغلت منطلقاتها النظرية في أعمالها وكونت لنفسها نظرية لغوية على أنها لم تحدد منهجها إلاّ بالانطلاق من تحديد للغة باعتبارها نظاما وظيفيا يرمي إلى تمكين الإنسان من التعبير والتواصل.

فإذا كان دور اللغة هو توفير أسباب التواصل فإن دراسة اللغة ينبغي أن تراعي ذلك، فكل ما يضطلع بدور في التواصل ينتمي إلى اللغة وكل ما ليس له مثل هذا الدور فهو خارج عنها، وبعبارة أخرى فإن العناصر اللغوية هي التي تحمل شحنة إعلامية، أما التي لا يمكن أن نعتبرها ذات شحنة إعلامية فلا يعتد بها اللغوي، فالأولى وحدها هي التي لها وظيفة.

وقد اعتمدت مدرسة براغ هذا المنطلق لتدريس خاصة الأصوات وتضبط منهجا للتمييز بين ما هو وظيفي فيها وما ليس وظيفيا، وكان تروباتزكوي هو الذي بلور في أجلى مظهر نتائج أعمالها في كتابه: مبادئ الأصوات الوظيفية *(principes de phonologie)*.[1] إلّا أن النظرية الوظيفية لم تتبلور مظاهرها بشكل تام مع مدرسة براغ وحسب، بل تواصلت جهود التطور والنماء مع صقل مبادئها في فرنسا بفضل أندري مارتيني (*A.Martinet*)[(*)] بشكل خاص.

---

[1]- ينظر: عبد القادر المهيري: اللسانيات الوظيفية، ضمن كتاب: أهم المدارس اللسانية المعاصرة (ثلة من أساتذة الجامعة التونسية)، منشورات المعهد القومي لعلوم التربية، تونس، مارس 1986، ص40.

*- رائد مدرسة براغ بدون منازع، ولد سنة 1908 بمدينة السافو *Savoie* الفرنسية. اشتغل باللسانيات الوظيفية وتدريس اللغة الانجليزية، كما تخصص في اللغة الألمانية وشغل منصب مدير الدراسات العليا في باريس، ويعمل أستاذا في جامعة السوربون منذ سنة 1960. ومن أهم انجازاته: اللسانيات الآنية، ومبادئ اللسانيات العامة، وللغة والوظيفة. ويعد مارتيني الامتداد الطبيعي لتروبتسكوي؛ لأنه ينظر إلى اللفظة من حيث استقلالها تركيبيا وموقعيا داخل نفس التركيب من خلال الوحدات الوظيفية والتي استخدمها في نظريته لعلم التركيب. ينظر: ميشال زكريا، الألسنية (علم اللغة الحديثة) المبادئ والأعلام، بيروت - لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1983، ص252.

2- الأسس النظرية للمدرسة الوظيفية:

تتأسّس نظرة المدرسة إلى اللغة - في ظل الاتجاه الوظيفي- على الوظيفة الرئيسة التي تضطلع بها اللغة وهي الوظيفة التواصلية، فاللغة من هذا المنظور" أداة تواصل تحلل بواسطتها التجربة البشرية تحليلا يختلف من مجموعة إلى أخرى عن طريق وحدات ذات دلالة وشكل صوتي هي المونيمات (*monèmes*)، وتقطع بدورها إلى وحدات مميزة متتالية هي الفونيمات (*phonèmes*)، وعددها محدود ومختلف في كل لغة من حيث طبيعتها وعلاقة بعضها ببعض[1]. فالوظيفية (أو اللسانيات الوظيفية) ترفض دراسة اللغة كنسق صوري، يمكن أن يدرس اللغة في ذاتها، بمعزل عن وظيفتها المركزية، وهي التبليغ (التواصل)[2]. وقد تولّد عن هذا الاتجاه وبخاصّة ما تعلّق بالظواهر الصوتية في إطار ما يعرف بالاتجاه الفونولوجي (*La Phonologie*) الذي ظهر على يد تروبتسكوي، وطوّره جاكبسون ومارتيني وحلقة براغ (1928)[3].

نستشفّ من خلال هذا الطرح أن المدرسة الوظيفية تعتبر اللغة وحدات[(**)] لا وجود لها بمعزل عن الوظيفة التواصلية، دون إهمال الوظائف الأخرى، ولاسيّما ما تعلّق بالوظيفة الجمالية- التي تصفها بالهامشية - على الرغم من أهميتها- كونها ضربٌ من تحويل الوظيفة المركزية للغة عن غايتها. فدراسة اللغة عند الوظيفيين- بالاستناد إلى أسس مشتركة بين الوحدات اللغوية- تنطلق من دراسة كل ما هو وظيفي في اللغة، وعليه شكّلت عناصر اللغة التي تحمل شحنة إعلامية (تبليغية وتواصلية) محور بحثهم اللّساني.

---

[1]- ينظر: عبد القادر المهيري: اللسانيات الوظيفية، ص41.

[2] - *Robert Galisson et Daniel Coste, Dictionnaire de Didactique des langues, Librairie hachette. Paris.1976, p 229*

[3]- شفيقة العلوي: محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، ص 16، 17.

[**]- إذا كان التواصل هو الوظيفة الأساسية للغة فإنّ تقطيع اللغة إلى وحدات دنيا (صوتية ولفظية) ينبغي أن يلتزم فيه بتحديد وظيفة كل وحدة، فلا حقيقة لها لغويا إلاّ إذا ثبت أن لها وظيفة؛ أي أنها تسهم في تبليغ المعنى. ينظر: المرجع السابق، ص 42.

أ- وظيفة اللغة (مفهوم الوظيفة ومركزيتها في أداء المعنى):

ومنه جاءت تسمية المدرسة، إذ يسعى الباحث إلى مكاشفة الوحدات اللغوية (الصوتية واللفظية) التي تؤدي وظيفة في التركيب، وهي تلك الوحدات المميزة التي بإمكانها إحداث تأثير معنوي عبر الاستبدال والتقابل والاختلاف، وما شابه ذلك، بحيث تضطلع كل وحدة بطبيعتها وقيمتها الذاتية، ما يجعل منها وحدة ذات وظيفة تمييزية (*Fonction distinctive*).

ومن ثمة يعتبر مفهوم النتاج الوظيفي للتقابل الصوتي من أهم المفاهيم التي تأسست عليها المدرسة الوظيفة قصد تفسير التغييرات الصوتية.[1]

التقطيع المزدوج (التمفصل الثنائي):

كما تقوم المدرسة على مفهوم ثان هو " التقطيع المزدوج (التمفصل الثنائي)، وسمي كذلك لأنّ الوحدة اللغوية ذات وجهين؛ مونيم[2] وفونيم[3]، وعليه فالقطب الذي تدور عليه رحى الوظيفية يتمثل في التقطيع المزدوج: التقطيع الأول ويتناول الكلمات في صورتها اللفظية ومن حيث مضمونها ووظيفتها (مونيمات). وبفضله يمكن الحصول على تراكيب غير محدودة من العبارات انطلاقا من عدد محدود من المقاطع.

مثال: قرأ الطالب الكتاب = (قرأ/ أل/ طالب/ أل/ كتاب).

أمّا التقطيع الثاني فلا يعني فيه إلاّ بالصورة اللفظية، لأنّه ينطلق من هذه النتيجة ليقوم بتحليل تلك الوحدات المستقلة ذات المحتوى الصوتي والدلالي إلى الفونيمات؛ أي إلى أصغر

---

[1]- ينظر: جورج مونان: علم اللغة في القرن العشرين، تر: نجيب غزاوي، سلسلة الكتب العلمية، (د.ن) الرياض، السعودية ط1، 1982، ص260.

[2]- فالمونيم هو أصغر وحدة معنوية يشكّلها اللّكسيم والمورفيم كما في قولنا: تدرس الطالبات، فـ" درس و"طالب" هما لكسيمان، و"التاء " و"ال"و" أت" هي مورفيمات. والمورفيم بدوره يشكّل أساس التحليل الصرفي كونه: أصغر وحدة لغوية لها معنى أو وظيفة صرفية في لغة من اللّغات، وهو بهذا المفهوم لا يمكن تقسيمه إلى شكل أصغر منه سواء أكان مورفيماً حُرّاً أو مقيدا " ينظر: سامي عيّاد حنّا وآخران: معجم اللسانيات الحديثة - إنكليزي- عربي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان ، 1997، ص89.

[3]- أما الفونيم فهو أصغر وحدة صوتية ذات معنى، وهو وحدة ذات وجهين؛ مجرد ؛ (لأنه لا يظهر في الكلا بصورة واحدة في جميع الحالات وعلى جميع الألسن ومع اختلاف صور التلفظ به فهو يضمن بفعل وظيفته سلامة التواصل وسلاسة التبليغ)، وهو الأمر الذي يكشف الوجه الثاني (الواقعي الاجتماعي)

الوحدات الصوتية المجردة من المعنى، ومزيته اللسانية تكمن في قدرته على التعبير عن اللامتناهي من الأفكار والمعاني المجردة بوساطة عدد محدود من الفونيمات (الأصوات/ الحروف) التي هي محدودة في كلّ لسان، وهذا ما يُكرّس مفهوم الاقتصاد اللغوي وزيادة المردود الوظيفي، فاستبدال مقطع صوتي من المقاطع المذكورة بمقطع من نفس النوع لا يؤدي في كل حالة إلى نفس التغيير المعنوي فنقل الألف «ا» من سال إلى زال، لا يغير صورة المدلولات (التي هي مختلفة في أصلها عكس ما هو الحال عليه في التقطيع الأول، حيث يكون كتبتُ/كتبتَ/ كتبتِ نفس اللفظة كتب ألصقت بها أصوات مختلفة: ضمير المتكلم والمخاطب والمخاطبة).

فإن كان التقطيع الثاني يؤدي إلى إنجاز عشرات من المقاطع الصوتية (فونيمات) فهو يؤدي بالخصوص إلى عشرات الآلاف من الدلالات المختلفة، فمارتيني لا يرى من الضرورة إدخال تقطيع ثالث يهم الخصائص التي تميز الحروف، فمارتيني يرجع المردودية الوظيفية التي هي وظيفة لسانية إلى اختلاف الأصوات، وانطلاقا من التمييز الهام بين الظواهر الصوتية والظواهر الفونولوجية (الحرفية الوظيفية). يضع مارتيني في تقابل الشروط الضرورية للتوصيل حيث يشترط وجود أقصى ما يمكن من الوحدات التي يشترط فيها أن تكون على جانب أكبر من الاختلاف مقابل بذل أقل ما يمكن من الجهد بعدد من الوحدات الأقل تباينا.

وتسمح لنا عبر صواتم محدودة في اللغة أن ننتج قائمة لا نهائية من الألفاظ الدالة في التواصل، كما تفرض هذه الظاهرة على المتكلم أن يختارمن المدونة اللغوية الوحدات التي تحمل وظيفة في أداء الرسالة، فالصواتم تتحول إلى لفاظم عن طريق التتالي والتتابع، وكذلك اللّفاظم تتحول إلى جمل ومقاطع نحوية تركيبية بالكيفية نفسها[1]

والبحث عن الانسجام بين هذين الشرطين يؤدي إلى الاقتصاد اللغوي أو إلى تحسين المردود الوظيفي. فكل وحدة من وحدات العبارات تصبح خاضعة إلى نوعين من الضغوط المتقابلة، ضغط ناتج عن تعاقب الألفاظ في سلسلة الكلام، وفيه [تجاذب] بين الوحدات

[1]- ينظر: عبد القادر المهيري: اللسانيات الوظيفية، ص42.

المتجاورة، وضغط عمودي تفرضه الوحدات أو الكلمات التي كانت بإمكانها أن تحل في ذلك الموضع، فالضغط الأول قائم على التماثل والضغط الثاني على التباين، وهذه الاتجاه الوظيفي ينقل نفس الوظيفة إلى التراكيب النحوية. هكذا يميز مارتيني بين الكلمات الوظيفية. فيكون التمييز بين الأدوات التي لها الصدارة وبين الأدوات المتممة التي تأتي في آخر الكلمة أو بين الصيغ الصرفية التي تعين الهيئة أو الجهة أو العدد أو أدوات التعريف والتنكير.